الأنباء
الثلاثاء 27 ديسمبر 2011

تقرير البورصة اليومي

إقفالات الثواني الأخيرة قلّصت خسائر السوق

شهدت جلسة تعاملات أمس في سوق الكويت للأوراق المالية تراجعا محدودا على مستوى مؤشريه بعد ان قلصت اقفالات الثواني الأخيرة خسائرهما جراء عمليات شراء انتقائي على عدد من الأسهم خاصة في قطاع البنوك الذي يشهد ضغطا متواصلا خلال المرحلة الحالية قبل نهاية السنة المالية في محاولات للشراء بأقل الأسعار الممكنة بهدف الاستفادة من توزيعات القطاع المصرفي.

وبدأت الجلسة على تراجع محدود ولكن سرعان ما اتجه المؤشر السعري للارتفاع جراء عمليات تجميع على عدد من الاسهم الرخيصة في اكثر من قطاع في حين ظل المؤشر الوزني على تراجعه لانخفاض عدد من الاسهم القيادية وعدد من الأسهم المرتفعة سعريا مثل بيتك وزين والكابلات وبورتلاند.

ومع مرور الوقت وبسبب بدء عمليات تصريف لجني الأرباح من خلال اسهم مثل هيتس وايفا وغيرها من الاسهم زادت تراجعات السوق على مستوى المؤشرين بشكل لافت خاصة مع دخول سهم الوطني في دائرة الأسهم المنخفضة. وعند الاقفال بدأت عمليات شراء انتقائية خاصة في قطاعي المصارف والصناعة، ماقلص خسائرهما وانعكس بشكل مباشر على مؤشري السوق بشكل لافت وخاصة المؤشر الوزني.

وشهدت جلسة أمس اقتراب القيمة الاجمالية من مستوى 20 مليون دينار على وقع استمرار عمليات المبادلة التي يشهدها سهم التجاري لليوم الثاني على التوالي، والذي استحوذ بمفرده على 33,6٪ من اجمالي القيمة، إذ تم تداول 34,4 مليون سهم نفذت من خلال 307 صفقات قيمتها 2,06 مليون دينار.

آلية التداول

استحوذ قطاع البنوك على أعلى قيمة للتداول لليوم الثاني على التوالي بسبب استمرار عمليات المبادلة على سائد في السوق منذ فترة طويلة وهو سبب التذبذب الحالي الذي يؤدي الى ارتفاع وانخفاض سريع لجني الارباح، إلا ان عاملا مساعدا آخر عزز من عمليات البيع وهو تصريحات رئيس صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد بأن الوضع الاقتصادي العالمي خطير، ما دفع البعض للعزوف عن الشراء والبعض الآخر للبيع.

المؤشرات العامة

تراجع المؤشر العام للبورصة بواقع 1,1 نقطة ليغلق عند مستوى 5801,4 نقطة بانخفاض نسبته 0,02٪ مقارنة مع جلسة أول من أمس، وانخفض المؤشر الوزني بمقدار 0,53 نقطة ليغلق عند مستوى 402,84 نقطة بانخفاض نسبته 0,13٪ مقارنة مع الجلسة الأخيرة.

وبلغ اجمالي الأسهم المتداولة 108,6 ملايين سهم نفذت من خلال 1564 صفقة قيمتها 19,9 مليون دينار، وشهدت متغيرات السوق تباينا في الأداء، حيث انخفضت كميات التداول بنسبة 5,06٪، وارتفعت الصفقات بنسبة 4,3٪، فيما انخفضت القيمة الإجمالية بنسبة 26,6٪.

وتصدر قطاع البنوك النشاط من حيث القيمة، إذ تم تداول 12,5 مليون سهم نفذت من خلال 108 صفقات قيمتها 8,4 ملايين دينار، وجاء قطاع الخدمات في المركز الثاني من حيث القيمة، إذ تم تداول 22,5 مليون سهم نفذت من خلال 403 صفقات قيمتها 4,9 ملايين دينار، وجاء قطاع العقار في المركز الثالث من حيث القيمة، إذ تم تداول 34,4 مليون سهم نفذت من خلال 307 صفقات قيمتها 2,06 مليون دينار.

آلية التداول

استحوذ قطاع البنوك على أعلى قيمة للتداول لليوم الثاني على التوالي بسبب استمرار عمليات المبادلة على سهم التجاري وبلغت نسبة القطاع من القيمة 42,2٪، وبلغت كميات تداول سهم التجاري 9,04 ملايين سهم بقيمة 6,7 ملايين دينار، وارتفع السهم بواقع 10 فلوس ليصل الى مستوى 760 فلسا، فيما تراجع سهم المتحد بواقع 10 فلوس بعد تداولات محدودة، واستقرت باقي اسهم القطاع بعد تداولات تباينت ما بين متوسطة ومتواضعة وذلك بعد ان قلصت اغلب اسهم القطاع خسائرها خلال التعاملات.

تراجع ملحوظ شهده قطاع الشركات الاستثمارية في جلسة أمس وذلك مقارنة بالجلسات الأخيرة، وواصل سهم السلام تدولاته القوية وارتفاعاته بواقع 4 فلوس ليصل الى 96 فلسا بعد تداول 6,5 ملايين سهم. تحسن اداء قطاع الشركات العقارية في جلسة أمس من خلال زيادة الاقبال على بعض الاسهم في مقدمتها سهم ابيار الذي تجاوزت كميات تداوله 22,5 مليون سهم ولكنه استقر عند مستوى اغلاقه السابق.

بسبب تراجع أكثر من سهم من أسهم قطاع الشركات الصناعية انخفض مؤشر قطاع الصناعة بشكل لافت ليكون أكبر الخاسرين في البورصة أمس، وكان سهم اسمنت تعرض للبيع ليخسر 25 فلسا بعد تداول 1,1 مليون سهم. استمر قطاع الأسهم الخدماتية في تداولاته النشطة نسبيا، واستحوذ القطاع على 24,6٪ من اجمالي القيمة، وكان سهم هيتس الأكثر تداولا من خلال 10,8 ملايين سهم ولكن غلب على تداولاته البيع ليخسر فلسين، أما سهم زين فقلص جزءا من خسائره خلال التعاملات واقفل متراجعا بواقع 10 فلوس بعد ان كان متراجعا بمقدار 20 فلسا بعد تداولات نشطة تجاوزت 3 ملايين سهم.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

8.2
نقاط ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0,14٪، وارتفاع المؤشر الوزني 1,47 نقطة بنسبة 0,37٪.

114.1
مليون سهم تم تداولها بقيمة 25,2 مليون دينار.

5
شركات استحوذت أسهمها على 67,7٪ من القيمة الإجمالية، واستحوذ سهم التجاري على 53,5٪ من القيمة الإجمالية للتداول.

5
قطاعات سجلت مؤشراتها ارتفاعات متفاوتة في جلسة الأمس تصدرها قطاع الخدمات بواقع 40,1 نقطة، فيما سجل قطاع غير الكويتي تراجعا بواقع 24,8 نقطة.

البرازيل تصبح سادس قوة اقتصادية عالمية متقدمة على بريطانيا

لندن ـ أ.ف.ب: تجاوزت البرازيل بريطانيا لتصبح عام 2011 سادس قوة اقتصادية في العالم في 2011 كما اعلن مركز الابحاث الاقتصادية والتجارية (سنتر فور ايكونوميكس اند بيزنس ريسيرتش) ومقره لندن امس.

وفي ترتيبه الاخير، وضع المركز بريطانيا في المركز السابع اقتصاديا في حين تصدرت الولايات المتحدة الترتيب تليها الصين ثم اليابان في المركز الثالث والمانيا الرابع وفرنسا الخامس والبرازيل السادس. وفي حديث لاذاعة الـ «بي. بي.سي»، اوضح مدير المركز دوغلاس ماكوليامز ان هذا الترتيب يظهر ثقل آسيا المتزايد في الاقتصاد العالمي على حساب دول غربية. واضاف «نرى ايضا ان الدول التي تنتج المواد الاولية مثل الاغذية والطاقة تحقق نجاحا وتتقدما في الترتيب الاقتصادي» العالمي.

كما توقع المركز ان تتمكن بريطانيا عام 2016 من تجاوز فرنسا التي لن تحتل سوى المركز التاسع للاقتصادات العالمية عام 2020. واستنادا ايضا الى المركز فإن روسيا والهند ستصعدان الى المرتبتين الرابعة والخامسة عام 2020. وحققت البرازيل، التي يبلغ عدد سكانها نحو 200 مليون نسمة، نموا بنسبة 7,5٪ عام 2010، الا ان الحكومة خفضت توقعاتها للنمو الى 3,5٪ هذا العام بسبب التباطؤ القوى للنشاط في الفصل الثالث

«القلعة» تجذب استثمارات جديدة بـ 265 مليون دولار

استطاعت شركة «القلعة» جذب 265 مليون دولار على الرغم من التحديات التي تواجه أسواق المنطقة، وذلك في شكل استثمارات رأسمالية وقروض جديدة لشركات المجموعة خلال الربع الثالث، مع تقليص الخسائر المسجلة في النتائج المالية غير المجمعة إلى 3,5 ملايين دولار بنسبة انخفاض 17,3٪ عن الربع السابق، كما سجلت القلعة رؤوس أموال طويلة الأجل بقيمة 175,6 مليون دولار من زيادة رأس المال الأخيرة التي اكتملت في شهر أكتوبر الماضي، بينما تستكمل الآن حزمة تمويل طويلة الأجل بقيمة 150 مليون دولار من مؤسسة أوبيك الأميركية (OPIC).

وأعلنت الشركة أمس (المقيدة في البورصة المصرية) عن القوائم المالية غير المجمعة للشركة عن الربع الثالث من عام 2011، والتي تشمل 265,5 مليون دولار زيادة في رؤوس الأموال الجديدة ما بين الاستثمارات الرأسمالية والقروض، منها 101,6 مليون دولار قيمة الأصول المدارة الجديدة.

الزياني: العمل بالاتحاد الجمركي الخليجي أول يناير 2015

الرياض ـ أ.ش.أ: أعلن الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية د.عبداللطيف بن راشد الزياني أنه سيتم العمل في الإتحاد الجمركي الخليجي في الأول من يناير عام 2015 وذلك من خلال تشكيل هيئة خليجية تضم مديري الجمارك في مجلس التعاون الخليجي.

وقال في تصريح صحافي نشر في الرياض أمس على هامش اجتماع عقد في أبوظبي لرجال أعمال خليجيين إن القمة الأخيرة لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي التي عقدت في الرياض مؤخرا أصدرت عدة توجيهات بتذليل كل المعوقات التي تحول دون إنشاء الاتحاد الجمركي الخليجي.

وأوضح أن اجتماع أمس يأتي تنفيذا لتوجيهات قادة دول المجلس لدعم مسيرته، مفيدا بأن القطاع الخاص يعد من العناصر الرئيسية لإنجاح مسيرة التعاون لتحقيق المواطنة الكاملة بين دول المجلس من خلال التعاون والتنسيق ومعالجة أي معوقات إن وجدت لتحقيق الأهداف المشتركة.

«البترول العالمية» تبرم عقداً مع «لوفتهانزا»

أعلنت شركة البترول الكويتية العالمية عن إبرام شركة تابعة لها عقدا مع شركة طيران «لوفتهانزا» الألمانية لتزويد أسطولها الجوي في مطار فيرونا شمال ايطاليا بثمانية ملايين ليتر من وقود الطائرات سنويا. وقالت الشركة في بيان صحافي خصت به «كونا» انها تواصل توسعها الناجح في المطارات في جميع أنحاء أوروبا وذلك من خلال إطلاق خدمة تزويد جديدة لوقود الطائرات في مطار فيرونا شمال إيطاليا.

وأعرب مكتب تطوير الأعمال في الشركة عن ارتياحه للفوز بمثل هذه الأعمال الكبيرة في مطار فيرونا والتعاقد مع «لوفتهانزا» إحدى أكبر شركات الطيران في العالم، مشيرا إلى ان تحقيق مثل هذه العقود الرئيسية والعملاقة في فترة زمنية قصيرة يعبر عن سمعة الشركة والثقة التي تتمتع بها في أوروبا.

واشار إلى ان هذا العقد يتماشى مع إستراتيجية شركة البترول الكويتية العالمية لتزويد الطائرات بالوقود الداعية إلى الاستفادة القصوى من مرافقها اللوجيستية في أوروبا، مشيرا الى انه سيتم تزويد وقود الطائرات الى فيرونا من ميناء كوبر في سلوفينيا حيث قامت الشركة بإنشاء مرافق مخصصة للاستيراد والتخزين والتصدير في عام 2008.

اليورو رمز أزمة الدين

بعد مرور اكثر من عقد على اصدار اليورو مع وعود بتسهيل التنقل بين دول منطقة اليورو وتحقيق الوحدة الأوروبية واستقرار الأسعار ترك الواقع على الأرض المستهلكين بالمنطقة في قلق وحيرة من أمرهم. ويرى هؤلاء ان الانتقال من العملات المحلية الى اليورو أدى الى رفع كلفة المعيشة بالتزامن مع زيادة القلق ازاء الوضع السياسي والاقتصادي في الدول الأعضاء السبع عشرة. اضافة الى ذلك فقد اصبح اليورو ـ اكثر مظاهر التكامل الأوروبي في الحياة اليومية ـ رمزا لأزمة الدين وهبوط النمو الاقتصادي.

وبالرغم من ان الاحصاءات تظهر ارتفاعا طفيفا للتضخم يصل الى 2٪ فقط في العقد الماضي فإن الشعور لايزال هناك بأن الأسعار تزداد بصورة مستمرة. وبالرغم من المميزات التي يوفرها التنقل بعملة واحدة في عدة دول أوروبية فإن صعوبة الوضع الاقتصادي شطب هذه المميزات بعد ان اصبح التنقل نفسه داخل القارة مرتفع التكلفة. وفي اسبانيا يعتقد 70٪ من المواطنين انهم لم يستفيدوا من التحول الى اليورو، طبقا لاستطلاع حديث. وفي داخل الاتحاد الأوروبي لا يعتبر استخدام اليورو مثارا للحسد.

الأوروبيون يحيون الذكرى العاشرة لاعتماد اليورو وسط أزمة مالية

فرانكفورت ـ أ.ف.ب: فرض اليورو نفسه على ملايين الأوروبيين منذ اعتماده قبل عشر سنوات دون ان ينجح في الفوز بقلوبهم ولا في فرض نفسه على الأسواق التي باتت اليوم تشكك في وجوده حتى. وبعدما بدأ التداول بالعملة الأوروبية الموحدة منذ العام 1999 في الأسواق المالية، ظهرت في الحياة اليومية لمواطني 12 دولة أوروبية في الأول من يناير 2002 مع سحب العملات الوطنية مثل الفرنك الفرنسي والمارك الألماني وغيرها من التداول.

واليوم باتت منطقة اليورو تشمل 332 مليون شخص في 17 دولة بلغت فيها الكتلة النقدية قيد التداول في منتصف 2011، 14,2 مليار ورقة مالية و95,6 مليار قطعة نقدية بقيمة تقارب 870 مليار يورو، بحسب أرقام البنك المركزي الأوروبي.

وتثني الأوساط السياسية والاقتصادية الأوروبية على فوائد اليورو فتذكر المفوضية الأوروبية على موقعها الالكتروني انه اتاح «خيارات أوسع وأسعارا أكثر استقرارا للمستهلكين والمزيد من الأمان والفرص للشركات والأسواق» فضلا عن كونه «مؤشرا ملموسا على هوية أوروبية».

لكن مع اندلاع ازمة اليورو التي انطلقت من اليونان عام 2010 قبل ان تمتد تدريجيا الى منطقة اليورو برمتها، عادت المآخذ القديمة الى الظهور فغلب التشكيك في جدوى اليورو والاتحاد الأوروبي وازدادت مشاعر الارتياب ما بين بلدان شمال منطقة اليورو وبلدان جنوبها لتصل الى حد غير مسبوق. وبالرغم من فوائد العملة الموحدة في مجالات مثل السفر، يقول اندري سابير الخبير الاقتصادي في مركز بروغل للأبحاث حول السياسات الاقتصادية في أوروبا ان «المستهلكين لم يكونوا يوما مرتاحين كثيرا (لليورو) وبقيت لديهم تلك الفكرة التي ظهرت منذ بدء اعتماده بأنه يعني زيادة في الأسعار». وان كان البنك المركزي الأوروبي حرص على الحفاظ على استقرار الأسعار مع بقاء نسبة التضخم بحدود 2٪ سنويا منذ 1999، إلا ان تركيز المستهلكين انتباههم على أسعار مواد الاستهلاك اليومي مثل الخبز والبنزين اثار ظاهرة تضخم شعر بها جميع سكان الدول التي انتقلت الى اليورو. وأوضح سابير ان الذين مازالوا يقارنون الاسعار باليورو مع الاسعار بعملاتهم الوطنية السابقة «يقومون بتلك (المقارنة) حتما مع الأسعار قبل عشر سنوات» ما يولد ذلك الانطباع بحصول تضخم قوي مازال منتشرا لدى العديد من الأوروبيين اليوم. اما الهوية الأوروبية التي كان يفترض ان يرسخها اليورو، فقد تلقت ضربة قوية مع ازمة الديون الأوروبية والمفاوضات الشاقة والمطولة بحثا عن حل لها والتي واكبتها مشاعر ريبة ونقمة اذ اتهم الألمان اليونانيين بـ «الخمول» فيما بدرت عن بعض الايطاليين والفرنسيين مؤخرا مواقف تنم عن عداء للألمان.

الشركات من جهتها تثني على فوائد اليورو، ولاسيما في ألمانيا حيث يشير يورغن بيير المحلل في مصرف ميتسلر الألماني الى ان قطاع صناعة السيارات الذي يحتل حيزا مهما من الاقتصاد الألماني حقق مدخرات تتراوح بين 300 و500 مليون يورو في السنة على صعيد كلفة التعاملات المصرفية منذ اعتماد العملة الموحدة.

لكن سابير يلفت الى ان اليورو لم يكن سوى «عامل من بين عوامل عديدة» حركت الاقتصاد الأوروبي الذي حقق اساسا اندماجا واسعا منذ معاهدة ماستريخت واسقاط الحدود بين دول فضاء شينغن عام 1993، ثم توسيع الاتحاد الأوروبي الى أوروبا الشرقية اعتبارا من 2004، فضلا عن العولمة. وقال فيليب وايت الباحث في مركز الاصلاح الأوروبي في لندن ان «كل شيء كان يسير على ما يرام حتى قيام الأزمة المالية التي كشفت عن الثغرات المؤسساتية في منطقة اليورو». وأدى انعدام الاندماج المالي وقلة الرقابة على النظام المصرفي مع الوقت الى نقاط خلل كبرى. وقال الباحث البريطاني ان التدني الشديد في نسب الفوائد في أوروبا الجنوبية الذي واكب الانتقال الى العملة الموحدة، حث الحكومات وكذلك المؤسسات والأسر على الإسراف في الاقتراض في حين ان العديد من دول الشمال «أساء تقدير المخاطر». واتفقت دول منطقة اليورو في ديسمبر على تعزيز الانضباط المالي من خلال إرسائه في المعاهدات الأوروبية، لكن دون ان تصل الى عتبة الفيدرالية.

لكن بالرغم من هذه المشاكل، الا ان احدا لا يفكر جديا في العودة الى العملات الوطنية السابقة، رغم ظهور حنين اليها ولاسيما لدى الألمان الذين كانوا متمسكين بالمارك لكونه رمز معجزتهم الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية والذين يتهيأ لهم انهم يدفعون دائما ثمن ازمات الدول المجاورة لهم. ويحذر الخبراء الاقتصاديون من ان الخروج من اليورو سيكون له وقع الكارثة بالنسبة للمصارف الاوروبية اذ سيترافق على الارجح مع تدني قيمة عملات دول جنوب اوروبا المقترضة منها. اما ألمانيا التي ستسجل في مثل هذه الحالة ارتفاعا كبيرا في سعر عملتها، فسوف تخسر الكثير من قدرتها التنافسية ما سينعكس على صادراتها وسيتسبب بفقدان الكثير من الوظائف.

وهزأ رئيس البنك المركزي الألماني ينس فيدمان مؤخرا من شائعات سرت حول اعادة طبع العملة القديمة للجمهورية الفيدرالية سرا، فقال «ليس هناك خطة بديلة، ولا طابعات في اقبية البنك المركزي الألماني».

السعودية تعتمد ميزانية قياسية بإنفاق يتجاوز 184 مليار دولار

الرياض ـ كونا: أعلنت السعودية الميزانية الجديدة للعام 2012 بإنفاق يتجاوز 184 مليار دولار في حين قدرت الإيرادات بأكثر من 187 مليار دولار.

وأظهرت الميزانية وفقا لبيان صحافي صدر في ختام جلسة مجلس الوزراء السعودي تحقيق الميزانية للعام الحالي إيرادات بلغت 269 مليار دولار، فيما بلغت المصروفات 214,4 مليار دولار مسجلة فائض قدره 81,6 مليار دولار. وكانت وزارة المالية السعودية قد توقعت عجزا لـ 2011 بمقدار 10,7 مليار دولار مع نفقات متوقعة بقيمة 154,7 مليار دولار.

كما كشف مصدر مسؤول في هيئة الطيران المدني السعودي أن حصص المستثمرين المحليين في رخص النقل الجوي للتشغيل الداخلي والدولي تقدر بـ 51٪، فيما سيذهب 49٪ للمستثمرين الأجانب كحد أقصى. ونقلت صحيفة «الاقتصادية» السعودية أمس عن ناصر السالمي رئيس العمليات في «طيران الخليج»، الناقل الجوي الحكومي البحريني، قوله ان «طيران الخليج» ستدرس القرار السعودي بشأن فتح الأجواء عبر تأسيس شركات للتشغيل الجوي الداخلي والدولي، وستبحث الجدوى الاقتصادية من الشراكة مع مستثمرين سعوديين، وأضاف «هذا الأمر يحتاج الى دراسة».

وأشار السالمي خلال حديثه لـ «الاقتصادية» الى أن شركات الطيران الكبرى لا تفضل الدخول في مشاركة مع مستثمرين آخرين، وترغب في نقل المسافرين بنفسها، لكن في حال تطلب الأمر ذلك، فإن الشركات ستنظر الى الجدوى الاقتصادية من الشراكة، موضحا أن «طيران الخليج» مهتمة بالسوق السعودية للنقل الجوي، والتي ترى أنها سوق كبيرة وواعدة.

هذا، وقد أعلنت السوق المالية السعودية «تداول» أمس أنه تمت إضافة أسهم المنحة المجانية لشركة جرير للتسويق على أساس منح سهم واحد مجاني مقابل سهمين يملكها مساهمو الشركة، وذلك عقب موافقة زيادة رأسمالها الى 600 مليون ريال.

وكانت الجمعية العامة غير العادية الخامسة للشركة عقدت بالرياض اجتماعا، حيث جرت الموافقة على زيادة رأس المال عن طريق منح أسهم مجانية بعد اكتمال النصاب القانوني، كما قررت الموافقة على توصية مجلس الإدارة بزيادة رأسمال الشركة من 400 مليون ريال الى 600 مليون ريال بنسبة 50٪ بمنح سهم واحد مجاني لكل سهمين، ليرتفع عدد أسهم الشركة من 40 مليون سهم الى 60 مليونا، وتأمين مبلغ الزيادة في رأس المال والبالغ 200 مليون ريال من الاحتياطي النظامي ومن الأرباح الباقية.

40٪ من موظفي الخليج يعملون 11 ساعة يومياً

العربي .نت: أظهرت دراسة حديثة ان اكثر من 40٪ من العاملين في الخليج يقضون نحو 11 ساعة عمل يوميا، ونحو 30٪ يحملون اعمالهم معهم الى منازلهم ليكملوا ما بدأوه اثناء ساعات عملهم النهاري.

وعزت الدراسة التي اعدتها شركة «ريجس» المزود الاكبر لمساحات العمل المرنة، زيادة ساعات العمل في السنوات الاخيرة الى بطء الانتعاش الاقتصادي في الاقتصادات الناضجة، وما يقابله من نمو سريع في قطاع الاقتصادات الناشئة.

وبينت نتائج المسح المنشورة في صحيفة «الاقتصادية» السعودية، ان 30٪ من العاملين في الخليج يعملون من 9 الى 11 ساعة يوميا، تقابلها 38٪ عالميا، و11٪ من الموظفين في الخليج يعملون لمدة 11 ساعة بشكل منتظم تقابلها نسبة 10٪ عالميا، بينما يحمل 31٪ اعمالهم لانهائها في منازلهم، بمعدل يتجاوز اكثر من 3 مرات اسبوعيا، مقابل 43٪ عالميا. وأشارت الدراسة الى ان 14٪ من العاملين عن بعد تصل ساعات عملهم الى 11 ساعة، مقابل 6٪ من العاملين بشكل منتظم، بينما بلغت نسبة الذين يحملون اعمالهم الى منازلهم من العاملين عن بعد 59٪، مقابل 26٪ من الذين يعملون بشكل منتظم.

وتبلغ نسبة النساء اللواتي يعملن 60 ساعة اسبوعيا 5٪، مقارنة بنحو 12٪ من الرجال. وبلغت نسبة العاملين الذين يحملون الاعمال معهم الى المنزل في شركات اصغر حجما، لاكثر من 3 مرات اسبوعيا 48٪، بينما بلغت نسبتهم في الشركات الكبيرة 29٪.

التصنيع: أحد أعمدة الاقتصاد

شكلت الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر واحدة من كبرى المنعطفات التاريخية التي شهدها الجنس البشري على مر العصور. إذ أسهمت بعض الابتكارات مثل المحرك البخاري في نشوء قطاع الصناعات التحويلية، والذي دفع البشرية بدورها إلى حقبة لم يسبق لها مثيل من النمو الاقتصادي المطرد. وللمرة الأولى في التاريخ، استفادت الجماهير من ارتقاء مستويات المعيشة ونشوء ثروة جديدة. وعلى مدى القرون الثلاثة التي تلت الثورة الصناعية، شكل قطاع التصنيع حجر الأساس لأقوى الاقتصادات العالمية. وكان الازدهار، في معظم الحالات، مرتبطا مباشرة بقاعدة تصنيع مزدهرة أسهمت في خلق فرص العمل وتشجيع التجارة الخارجية وتعزيز العائدات الحكومية. وفي السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة، سيطرت الولايات المتحدة على قطاع الصناعات التحويلية في العالم وبرزت كقوة اقتصادية عظمى ساعدت الاقتصادات الأوروبية واليابان في النهوض مجددا. ثم شاهدنا ظهور ما يسمى بالنمور الآسيوية، تليها دول البريك ـ البرازيل والصين والهند وروسيا ـ التي نجحت في استخدام مواردها البشرية الهائلة لتأسيس مكانتها كقوى صناعية. وفي مرحلة ما خلال هذه الرحلة، على أي حال، بدأ قطاع التصنيع بإفساح المجال أمام ظهور «الاقتصاد الخدمي» في الولايات المتحدة ودول غربية أخرى.

وكما ذكرت مجلة «تايم» في مادة نشرتها في شهر أكتوبر من عام 1960: «إن أكبر قطاع في اقتصاد (الولايات المتحدة) لم يعد إنتاج سلع ملموسة مثل الأجهزة المنزلية والسيارات والمنازل، بل أصبح يتمثل في أداء الخدمات، بدءا من الفحوصات الطبية وصولا إلى الرحلات الأوروبية ودروس الرقص. وفي هذا الاقتصاد الجديد، هناك 33 مليون موظف في قطاع الخدمات الادائية، مقارنة مع 27 مليون عامل فقط في الشؤون الإنتاجية. وفي الربع الفائت، انخفض الإنفاق على السلع الاستهلاكية بواقع 2,5 مليار دولار، مع استمرار ارتفاع الإنفاق على الخدمات بمقدار 2 مليار دولار». وقد يجادل البعض بأن الإفراط في الاعتماد على الصناعات الخدمية، من شأنه، وقد أدى بالفعل، إلى ارتفاع معدلات البطالة والتدهور الاقتصادي العام، لكن الحقيقة هي أن التصنيع يخلق فرص عمل بأسلوب لا يمكن لقطاع الخدمات توفيرها ببساطة من خلاله، حيث تقدم منشأة صناعية جديدة واحدة الدعم اللازم لسلسلة القيمة بأكملها ـ الطلب على المواد الخام والبناء، والطاقة، والإمدادات، وبطبيعة الحال الخدمات. ولتوضيح هذه النقطة، تشير بيانات البنك الدولي إلى أن الصناعات التحويلية تمثل 20٪ فقط من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للفترة ما بين عامي 2003 و2011، إلا أنها تستأثر بـ 55٪ من جميع الوظائف التي تم توفيرها خلال تلك الفترة. وتؤكد هذه الأرقام التأثير الهائل الذي يمكن لقطاع التصنيع تركه على فرص العمل، وبالتالي على النمو الاقتصادي. وقد أدرك القادة الذين يتمتعون ببصيرة نافذة في منطقة الشرق الأوسط منذ وقت طويل أهمية اتباع نهج متوازن لتحقيق النمو المستدام، وهي حقيقة تتجلى في الجهود المتضافرة التي يبذلونها لتنويع اقتصاداتهم.

وعلى سبيل المثال، عملت الكويت بنشاط على تنفيذ برنامج تنويع اقتصادي في ظل توجيهات صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح. ومن الجدير بالملاحظة أن خطة التنمية الوطنية للدولة (NDP)، ورؤية الكويت لعام 2035، وضعتا قوانين لتشجيع النمو في كل من الصناعات التحويلية والقطاعات الخدمية. ويمكن للنهج الاستراتيجي لدول مثل الكويت، التي عملت على دعم وتشجيع نمو الصناعات التحويلية من خلال تشريعات وسياسات تحفيز النمو، أن يكون بمثابة مثال قوي لبعض الاقتصادات الغربية. حيث عانى البعض منهم صعوبة في التأقلم مع ارتفاع معدلات البطالة ومعدلات تعثر الناتج المحلي الإجمالي، وهناك دروس قيمة يمكن استخلاصها من منطقة الشرق الأوسط حول الدور الذي يمكن للحكومات أن تلعبه في تشجيع انتعاش قطاع الصناعات التحويلية.

● بقلم: ماركوس وايلدي